

تدفق السيولة المتوقع 2 مليار دولار

«كامكو»: الكويت تفوقت في نشاط التداول على نظرائها الإقليميين منذ بداية العام

العام وحتى جلسة 25 يونيو 2019، كما سجل مؤشر السوق العام نمواً بنسبة 14.8 في المائة، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت السيولة في البورصة زيادة كبيرة هذا العام حيث بلغت قيمة التداول أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية في عام 2008.. جدير بالذكر، ان هذا الأداء يأتي في خضم الضغوط الأخيرة التي تتعرض لها المنطقة سواء على الصعيد العوامل الجيوسياسية الإقليمية وتراجع أسعار النفط إلى حد ما. شهدت نشاط التداول في بورصة الكويت نمواً ملحوظاً في عام 2018 وتظهر الاتجاهات حتى الآن للعام 2019 نمواً أعلى، وبلغت القيمة الإجمالية المتداولة في البورصة 4.1 مليار دينار كويتي في عام 2018 وبلغ حجم الأسهم المتداولة 21.7 مليار سهم. هذا وبلغ إجمالي القيمة المتداولة حتى جلسة 25-يونيو 2019- 3.74 مليار دينار كويتي، بينما بلغ حجم التداول 18.2 مليار سهم. إلى ذلك، تجاوز نشاط التداول للأسهم التسعة المتوقع إدراجها في مؤشر ام.اس.سي.اي للأسواق الناشئة المستويات التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية. وفقاً لبيانات التداول، بلغ متوسط قيمة الأسهم المتداولة في الأسهم التسعة 2.9 مليار دينار كويتي على مدى السنوات العشر الماضية (2009-2018) بينما بلغ إجمالي القيمة منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه 2.2 مليار دينار كويتي.

قالت شركة بحوث كامكو في تقرير لها أنه في تطور طال انتظاره، قامت أحد أكبر المؤسسات العالمية مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال "أس ام سي آي" بترقية السوق الكويتي من الأسواق الثانوية إلى وضع الأسواق الناشئة مع مراعاة بعض تطورات البنية التحتية التي يتعين على سوق الكويت تنفيذها بحلول نوفمبر 2019.

حيث صرحت "ام.اس.سي.اي" بأنه يتعين على الكويت تطبيق هياكل الحسابات المجمعمة وتقابل الأرقام واتاحتها للمستثمرين من المؤسسات الدولية قبل نهاية نوفمبر 2019 حتى تحصل على الترقية من خلال المراجعة نصف السنوية للمؤشر في مايو 2020. علاوة على ذلك، بخلاف المملكة العربية السعودية، سيتم تنفيذ ترقية الكويت في شريحة واحدة في وقت المراجعة.

انعكست توقعات المستثمر بن بوضوح في نشاط التداول الأخير في بورصة الكويت، حيث تفوقت الكويت بشكل مستمر على نظرائها الإقليميين منذ بداية العام. وشهدت المؤشرات الكويتية أكبر العائدات على صعيد مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك واحدة من الأعلى على مستوى العالم هذا العام، وبالأرقام فقد سجل مؤشر السوق الأول لبورصة الكويت عائدات بنسبة 21.1 في المائة منذ بداية

بالنظر إلى التوقعات الإيجابية بتزايد نشاط المشروعات في النصف الثاني من هذا العام وخلال 2020. وينطوي هذا الدور على تمويل هذه المشروعات، وتوفير خدمات مصرفية بدءاً من أنشطة التمويل وصولاً إلى المعاملات البنكية، إضافة إلى الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل التجاري وما إلى ذلك من أنشطة وأعمال مصرفية أخرى.

وتوء الناهض بالتغييرات والتطورات العديدة التي شهدها الاقتصاد الكويتي والتي أثمر عنها نتائج إيجابية، مضيفاً أن الكويت تتمتع بمزايا تنافسية كبيرة، وقوة مالية تؤهلها لتكون مركزاً تجارياً واستثمارياً عالمياً. بالإضافة إلى ذلك، تظهر بيانات وأرقام صادرة عن البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي المعدل وفق القوة الشرائية للفرد الكويتي الواحد بلغ 67 ألف دولار في 2018.

وأكد الناهض على أهمية مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق رؤية الكويت 2035، وتحويله إلى مركز مالي وتجاري تبلغ فيه مصاف دول العالم المتقدم، مضيفاً أنه من خلال استقطابه لمجموعة من المواهب الكويتية الشابة والمتعلمة والمدرية جيداً، ستكون مساهمة البنوك محورية في تحقيق هذه الرؤية.



مازن الناهض متحدثاً في المؤتمر

دور مهم في دعم مشروعات التنمية على المدى البعيد في البنية التحتية للكويت

لها التخطيط على المدى القصير 32 مليار دولار، فإن القطاع المصرفي جاهز للعب

شارك بيت التمويل الكويتي "بيتك" كراع رسمي، في مؤتمر "دور القطاع الخاص في مستقبل الاقتصاد الكويتي"، الذي نظّمته مجموعة The Business Year الإعلامية للأخبار الاقتصادية في المملكة المتحدة - لندن.

وخلال مشاركته في المؤتمر، استعرض الرئيس التنفيذي للمجموعة في "بيتك" مازن سعد الناهض، أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ودور "بيتك" والبنوك الكويتية بشكل عام في دعم خطة التنمية ورؤية الكويت 2035 التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

وقال الناهض إنه تماشياً مع خطة التنمية الوطنية ورؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الجابر الصباح، تسير الكويت نحو تنويع اقتصادها، منوهاً بقدرة القطاع الخاص على لعب دور إيجابي في مستقبل تنمية الاقتصاد الكويتي.

وأضاف أن القطاع الخاص، لاسيما البنوك مؤهلة إلى المساهمة في خطة التنمية الطموحة وإضافة القيمة المتوقعة من هذه المشاركة.

ولفت الناهض إلى أنه في حين تبلغ قيمة المشروعات الحكومية التي يجري

«التجاري»: الإدارة التنفيذية قامت بزيارة لموظفي وحدة حساب العامل



الإمام محفوظ والإدارة التنفيذية

قامت الإدارة التنفيذية في البنك التجاري الكويتي بزيارة وحدة حساب العامل التابعة لقطاع العمليات، وذلك بحضور رئيس الجهاز التنفيذي الهام محفوظ ومستولي القطاعات المختلفة في البنك.

وقد جاءت هذه الزيارة في إطار حرص الإدارة التنفيذية على التواصل المستمر مع جميع موظفي القطاعات أثناء العمل والإطلاع على سير العمل، والتأكد من تقديم خدمات مصرفية مميزة لعملاء البنك في كافة الأوقات، وكذلك تقدير الجهود موظفي البنك ولتقديم الدعم اللازم لهم بما يمكنهم من أداء عملهم بشكل سليم ويعكس إيجابياً على

الخدمات المقدمة لجمهور العملاء.

وفي هذا السياق قالت الهام محفوظ " أن وحدة حساب العامل في البنك التجاري تعمل على فتح قنوات التواصل المسجلة تحت الشركات والمؤسسات، وإصدار بطاقات السحب الآلي وتحويل الرواتب لحساباتهم لدى البنك التجاري والبنوك الأخرى، كما تقوم الوحدة بأعمال تحديث بيانات حساب العمل ومتابعة شكاوي العملاء، منوهاً في هذا الصدد إلى المهام الملقة على عاتق موظفي هذه الوحدة لترميز الحسابات والتعامل مع العملاء في كافة الأوقات وفي أوقات الذروة عند تحويل الرواتب". وتابعت محفوظ

مؤكدّة أن موظفي البنك هم حجر الأساس في تقدم ورقى البنك، وهو ما يدفع البنك دوماً إلى الاستثمار في موظفيه وتوفير الدعم اللازم لهم لارتقاء المهام الوظيفي والحصول على التدريب المستمر بما يساهم بشكل أساسي في ريادة البنك ومواصلة تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء. وكشفت محفوظ أن بيئة العمل الإيجابية التي يعتقدها البنك وسياسة التحفيز المستمر تحث موظفي التجاري على التفاني في خدمة العملاء وتقديم خدمة استثنائية لجمهور العملاء تحوز على رضاهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم

بدء الاككتاب في زيادة رأس مال شركة «مشاريع الكويت»



فيصل الجريار

دعت شركة مشاريع الكويت (القابضة) مساهميهي الحاليين للمشاركة في الاكتاب بزيادة رأسمال الشركة الذي سيتم من خلال إصدار 452,748,662 سهم جديد ما يعادل حوالي 29.3 بالمائة من رأس المال الحالي المحصن للشركة وذلك بسعر طرح 210 فلس للسهم الواحد، يبدأ الاكتاب في زيادة رأسمال الشركة يوم 27 يونيو الجاري وينتهي يوم 17 يوليو المقبل.

وكان مجلس إدارة الشركة قد وافق خلال اجتماع له في شهر يناير الماضي على إصدار الأسهم ورفع رأس المال، وتم منذ ذلك الحين العمل على استكمال الإجراءات المطلوبةية من الجهات الرقابية. وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيدي) في شركة مشاريع الكويت فيصل العيार "من المهم أن تحافظ شركة المشاريع على هيكل رأسمالي قوي بالتزامن مع النمو الذي حققته محفظة شركاتها.

«بلاك تاب» تحتفي بالذكرى السنوية الأولى على انطلاقها في الكويت

كشفت "بلاك تاب"، العلامة النيو يوركية التي تدير فرعين لها في دولة الكويت، عن إطلاق تشكيلة صيفية مذهلة من قوائم الطعام الموسمية والعروض المجانية بمناسبة مرور عام على إطلاق خدماتها. وتبرن القائمة الموسمية الجديدة للعلامة النيو يوركية، التي تسجل مستوى عال من المبيعات، كأولى العروض والمفاجآت الاحتفالية، وتضمن للذوافة الاستمتاع بتشكيلة من أطيب البرغر ومخفوق الحليب "الميك شيك" والتاكو بدءاً من 18 يونيو حتى 6 أغسطس في فرعها الواقعين في "الكوت مول" و"مول 360". وفي بادرة منها للتعبير عن خالص امتنانها لروادها الأوفياء، سيحظى مخفوق الحليب تاب في "الكوت مول" بفرصة التلذذ بمذاق مخفوق الحليب "الميك شيك" الكلاسيكي مجاناً عند طلب وجبة برغر خلال الفترة الممتدة من 23 حتى 27 يونيو.

هذا وتتنوع الخيارات الشهيية التي تقدمها العلامة الشهيرة عالمياً بتقديم أصناف البرغر الحائز على جوائز في هذه المناسبة الخاصة، إذ تتيج لضيوفها انتقاء ما يفضلونه من إبداعات القائمة الاعتيادية أو الجديدة.

الكويت تؤكد أهمية التبادل التجاري مع رومانيا

أكد سفير الكويت لدى رومانيا طلال الهاجري أمس الأربعاء أهمية تعزيز الاستثمار والتبادل التجاري بين الكويت ورومانيا وذلك لتحقيق المصلحة المشتركة لدى الطرفين. وذكر السفير الهاجري في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عقب زيارة وفد كويتي من الهيئة العامة للاستثمار أن الجانب الروماني استعرض عددا من الفرص الاستثمارية في مجالات المشاريع الالكترونية وقطع غيار السيارات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤكداً أن لدى رومانيا امكانيات وابدعي عاملة مدربة وماهرة في هذه المجالات.

بهدف دعم وتدريب الكفاءات الوطنية «بوبيان» يطلق برنامج التدريب الصيفي للطلاب والطالبات



صورة جماعية للمتدربين

بنك بوبيان بشار الدوب ان هذه الدورات التدريبية تعتبر جزءاً من اهتمام البنك بقطعة الشباب منذ سنوات عديدة وهو ما يظهر بوضوح في الخدمات والمنتجات التي طرحها والتي تناسب الشباب. وأضاف "نولي فئة الشباب وضمن استراتيجية البنك الاهتمام الكبير الامر الذي يفرض علينا المزيد من التحديات لمتمتعهم افضل الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتهم المتزايدة جنباً الى جنب مع الاهتمام كجزء من مسؤوليتنا الاجتماعية".

هذا البرنامج واولوياته ان يستفيد منه الطالب قدر الامكان وان يتولد لديه الشعور بالتأقلم مع بيئة العمل المصرفية التي يتواجد فيها الطالب داخل بوبيان ويتعاون فيها يومياً مع موظفينا الذين يحرصون على نقل خبراتهم للمتدرب مما يشعره بأنه أصبح فرد من عائلة بوبيان وليس فقط متدرب الامر الذي يؤهله ان يكون على استعداد كامل بعد التخرج للالتحاق بالحياة العملية دون اي صعوبات قد تواجهه من جانبه قال مساعد المدير العام في

أطلق بنك بوبيان مؤخراً برنامجاً الصيفي للتدريب الميداني لطلبة الجامعات والكليات الحكومية والخاصة وذلك بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والعديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية والمستمر حتي نهاية شهر أغسطس.

وقال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في البنك عادل الحماد ان هذا البرنامج التدريبي الصيفي هو عبارة عن فرصة مميزة يمنحها بنك بوبيان للطلبة والطالبات من شباب الجامعات والكليات والمعاهد انما بهدف دعم وتدريب الكفاءات الوطنية في الوقت الذي تؤهل المميزين منهم للحصول على وظيفة في بنك بوبيان الذي يعتبر الأكثر جذباً للشباب الكويتي.

وأكد "أننا في بنك بوبيان اتخذنا كافة الاستعدادات اللازمة لاستقبال مجموعات الطلبة الذين تم اختيارهم بعناية بعد اجتياز المقابلة الشخصية وتتراوح أعمارهم بين 18 الي 22 عاماً، حيث سيتم خلالها تدريب المشاركين تدريباً عملياً على العديد من الأمور التي تتعلق بالخدمات المصرفية باختلاف اداراتها من خلال زيارات ميدانية ومحاضرات تدريب عملي حقيقي.

وأضاف الحماد "من اهم مسؤوليات

الأنبغي: سمو الأمير هو الداعم الأول لرواد الأعمال بالكويت

العجمي: إقرار تعديلات قانون المناقصات تعد نقلة نوعية بالاقتصاد الكويتي



جانب من الحضور

القطاع الذي يعمل فيه، وصولاً إلى قدرتهم على تولي مهام في مشاريع الحزن. من جانب، تناول عضو اتحاد رواد الأعمال، سعيد المانع أبرز الجوانب الفنية للتعديلات على القانون، مؤكداً على أن الخطوة الأولى التي يجب على المبادرين الانخراط إليها هي ضرورة التسجيل في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في صندوق المشروعات، وذلك سواء كان المشروع مؤملاً أو غير مؤمّل المصنوق، إذ ان التسجيل يعد الخطوة الأساسية والأهم للاستفادة من التعديلات التي اقترت، خصوصاً وأن هناك معايير محددة في ذلك الجانب.

اتحاد رواد الأعمال مع العديد من الأجهزة الحكومية المعنية بذلك الأمر على مدار 18 شهراً. ولفت الأنبيعي إلى أن إقرار تعديلات قانون المناقصات من شأنها وضع رواد الأعمال على الطريق الذي يدفع أنشطتهم للتطور والنمو، لتشكيل لاعبا أساسيا في التحول الاقتصادي بالكويت من دولة نظمية أحادية الأيراد، إلى اقتصاد متنوع ومستدام تلعب فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي. وأكد الأنبيعي أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يستطيعون المساهمة في تنفيذ الخطط الاقتصادية بالدولة كل حسب

الحكومية المختلفة. ولفت إلى توجه مجموعة رواد الأعمال للمطالبة بإقرار تأمين للمبادرين على أنشطتهم بما يسمح لهم بالعمل بارية، وسط ضمانات تضمن حمايتهم من أخطار وتقلبات السوق، ليتمكنوا من العمل في جو آمن. من جهتها، قالت عضو اتحاد رواد الأعمال، دلال الأنبيعي، أن سمو الأمير هو الداعم الأول لرواد الأعمال بالكويت، وأن رؤيته السامية تعد المحرك الرئيسي لما وصل إليه رواد الأعمال من مكتسبات في الوقت الحالي. وأكدت الأنبيعي، أن إقرار تعديلات قانون المناقصات العامة، جاءت تحتاج جهود

أكد عضو مجموعة رواد الأعمال، عبدالله العجمي أن إقرار تعديلات قانون المناقصات، تعد نقلة نوعية بالاقتصاد الكويتي ككل، وجاء ذلك في مؤتمر صحافي بمناسبة إقرار تعديلات قانون المناقصات مساء أول أمس عقده اتحاد رواد الأعمال.

ولفت إلى أن إقرار التعديلات ليس الخطوة الأخيرة إذ سيعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الجهاز المركزي للمناقصات على تعديل اللائحة التنفيذية القديمة لقانون المناقصات لتتواءم مع التعديلات الأخيرة ليباشر بعدها المبادرون حقوقهم.

وتابع: إلى أنه بعد تعديل اللائحة ونشرها في الجريدة الرسمية كويت اليوم، ستقوم وزارة المالية من خلال قطاع نظم الشراء بإصدار تعميم لكافة الجهات الحكومية، للعمل من خلاله على تحقيق مكتسبات المبادرين في القانون المعدل، خصوصاً وأن كافة الجهات الحكومية مطالبة بتبنيذ مجاء في تعاميم وزارة المالية والتي تنظم إجراءات الشراء المباشر لطلبات الشراء التي تقل عن 5000 دينار ولا تتجاوز 75 ألف بالإضافة إلى أن الجهات الحكومية مطالبة بأخذ موافقة وزارة المالية قبل

طرح أي ممارسة أو مناقصة للوقوف على مدى توافر الاعتمادات المالية المخصصة لها في إطار عملية الرقابة المسبقة.

ونوه إلى أن هناك فرصة نتجت من التعديلات من شأنها ائراء أي نشاط تشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في السجل الوطني، إذ أن هناك يومياً أوامر شراء حكومية بقيمة تصل إلى 5 آلاف دينار. وشدد على أن الفرص الجيدة باتت لديهم لفرصة كبيرة لبناء نشاطهم الخاص بعد اقرار التعديلات، حيث يمكنهم التسجيل بالباب الخامس وبدء نشاطهم والتعاقد مع الجهات